

نتائج متباينة خلال الربع

13 مايو، 2026

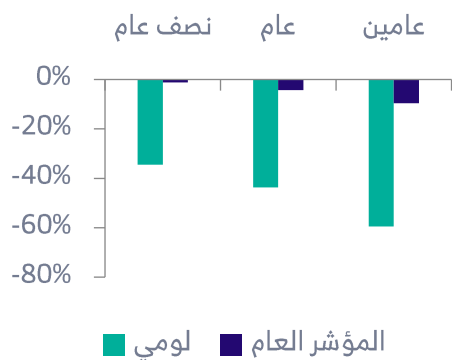
التوصية	شراء	التغيير	23.2%
آخر سعر إغلاق	36.52 ريال	عائد الأرباح الموزعة	0.0%
السعر المستهدف خلال 12 شهر	45.00 ريال	إجمالي العوائد المتوقعة	23.2%

بيانات السوق	
أعلى/أدنى سعر خلال 52 أسبوع (ريال)	34.2/67.7
القيمة السوقية (مليون ريال)	2,009
الأسهم المتداولة (مليون سهم)	55
الأسهم المتاحة للتداول (الأسهم الحرة)	28.4%
متوسط حجم التداول اليومي (12 شهر)	165,973
رمز بلومبيرغ	LUMI AB

لومي للتأجير	الربع الأول 2026	الربع الأول 2025	التغيير السنوي	الربع الرابع 2025	التغيير الربعي	توقعات الرياض المالية
المبيعات	366	412	(%11)	427	(%14)	440
الدخل الإجمالي	114	120	(%5)	101	%13	125
الهامش الإجمالي	31%	29%		24%		28%
الدخل التشغيلي	66	83	(%21)	67	(%2)	85
صافي الربح	40	53	(%25)	38	%5	55

(جميع الأرقام بالمليون ريال)

- انخفضت إيرادات لومي بنسبة 11% على أساس سنوي و14% أساس ربعي لتصل إلى 366 مليون ريال، لتأتي أقل من توقعاتنا البالغة 440 مليون ريال. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض مبيعات قطاع السيارات المستعملة (بنسبة 35% على أساس سنوي و40% على أساس ربعي) وذلك انعكاساً للتوجه نحو تعزيز العوائد التشغيلية وانتقاء التوقيت المناسب لبيع السيارات نظراً لظروف السوق الحالية. كما انخفض قطاع التأجير قصير الأجل (بنسبة 10% على أساس سنوي و12% على أساس ربعي)، وذلك نتيجة انخفاض معدلات التشغيل إلى 69.6% من 77.9% في الربع الأول 2025 ومن 75.2% في الربع السابق بالإضافة إلى تراجع سعر الإيجار لكل مركبة على الأساسي السنوي والربعي بنسبة 11.5% لكليهما، حيث انخفضت حصة المنطقة الشمالية من المبيعات على الأساس السنوي بما يقارب 7 نقاط مئوية بينما شهدت المناطق الأخرى نمواً متفاوتاً على أساس سنوي. سجل قطاع التأجير طويل الأجل نمواً (بنسبة 5% على أساس سنوي و4% على أساس ربعي) رغم انخفاض عدد المركبات إلا أن الإيراد لكل مركبة ارتفع على الأساسي السنوي والربعي بنسبة 8% و5% على التوالي، ويتبرج ذلك إلى قوة العقود طويلة الأجل.
- تراجعت الدخل الإجمالي بنسبة 5% على الأساس السنوي بينما ارتفع بنسبة 13% على أساس ربعي، حيث انخفضت تكلفة المبيعات بنسبة 13% على أساس سنوي وبنسبة 23% على أساس ربعي وذلك نتيجة انخفاض تكلفة السيارات المباعة نظراً لانخفاض مبيعات السيارات المستعملة، دعم هذا الانخفاض الدخل والهامش الإجمالي على أساس ربعي، ليرتفع الهامش من 29% في الربع الأول 2025 ومن 24% في الربع السابق ليصل إلى 31% في الربع الأول 2026، ليأتي أعلى من توقعاتنا.
- بلغ الدخل التشغيلي 66 مليون ريال بانخفاض نسبته 21% و2% على الأساس السنوي والربعي على التوالي، ليأتي أقل من توقعاتنا. حيث ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 28% على أساس سنوي و43% على أساس ربعي لتصل إلى 48 مليون ريال أعلى من توقعاتنا البالغة 40 مليون ريال. بلغ الهامش التشغيلي 18% منخفضاً من 20% في الربع الأول 2025 ومرتفعاً من 16% في الربع السابق. ليأتي أقل قليلاً من توقعاتنا عند 19%.
- سجلت لومي صافي ربح قدره 40 مليون ريال منخفضاً على الأساس السنوي بنسبة 25% ومرتفعاً بنسبة 5% على الأساس الربعي، أقل من توقعاتنا البالغة 55 مليون ريال. جاء الأداء السنوي مدفوعاً بانخفاض الإيرادات واستمرار ارتفاع المصاريف التشغيلية. في حين دعم الانخفاض في تكلفة المبيعات وتكاليف التمويل النمو الربعي. قمنا بخفض السعر المستهدف إلى 45.00 ريال، مع الحفاظ على توصيتنا بالشراء، حيث أن التأثير الأكبر خلال الربع جاء من مبيعات السيارات المستعملة في حين أن الإيرادات التشغيلية الصافية جاءت مستقرة إلى حد كبير على الأساس السنوي حيث انخفضت بنسبة 1% (تأجير قصير وطويل الأجل) والذي يعكس تماسك الأداء التشغيلي في ظل التقلبات الحالية.



تصنيف السهم

غير مصنف	بيع	حياد	شراء
تحت المراجعة/ مقيد	إجمالي العوائد المتوقعة اقل من -15%	إجمالي العوائد المتوقعة بين +15% و -15%	إجمالي العوائد المتوقعة أكبر من +15%

تعتبر نسب العوائد تقديرية، حيث تعتمد التوصيات على عوامل أخرى أيضاً
لإبداء أي ملحوظات على أي من تقاريرنا، نرجو التواصل من خلال research@riyadcapital.com

الرياض المالية شركة مساهمة مغلقة. رأس المال المدفوع 500 مليون ريال سعودي. تعمل بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية برقم (07070-37) وسجل تجاري رقم 1010239234. الإدارة العامة: 3128 البوليغرافد المالي، 6671 حي العقيق، الرياض 13519، المملكة العربية السعودية.

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنها موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فإن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناءً عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، و/أو عدالة، و/أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، ولن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء، ومسؤولين، وموظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو أحد أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير. الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية كما في تاريخ هذا التقرير فقط وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء أو تنبؤات أو توقعات واردة في هذا التقرير، وما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي. القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و/أو تتأثر بالتغيرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشراً للأداء المستقبلي. وفقاً لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على نتائج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل. هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف، وأهداف، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ. قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة نظراً لأن الاستثمار في هذا النوع من الأوراق المالية قد لا يكون ملائماً لجميع الأشخاص. لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كلياً أو جزئياً، وجميع المعلومات والآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.